فهرس المحتوى

www.darolfekr.com

مقدمه: ٥

الكلام في المجيز ١١

اعتبار كون المجيز جائز التصرّف حال الإجازة ١١

هل يشترط وجود مجيز حين العقد؟ ١١

مختار المؤلف ١٤

مثال العلّامة لعدم وجود المجيز حين العقد ١٤

هل يشترط كون المجيز جائز التصرف حين العقد ١٦

الكلام في مسائل ١٧

المسألة الاولى: لو لم يكن جائز التّصرف بسبب الحجر ١٧

المسألة الثانية: لو لم يكن جائز التصرّف بسبب عدم الملك ١٧

من باع شيئاً ثمّ ملكه ١٨

لو باع لنفسه ثمّ اشتراه و أجاز ۱۸
الأقوى الصحّة، و الدّليل عليه ۲۱
ما أورده المحقّق التستري على الصحّة ۲۱
الإيراد الأوّل، و جوابه ۲۲
الإيراد الثاني، و جوابه ۲۳
الإيراد الثالث، و جوابه ۲۴
الإيراد الرابع ۲۸
الإيراد الخامس، و جوابه ۳۵
الإيراد السادس، و جوابه ۳۷
الإيراد السابع ۴۲
الجواب عن الإيراد السابع ۴۶
مورد الروايات ما لو باع لنفسه غير مترقّبٍ للإجازة ۵۵
لو باع لنفسه ثمّ تملّكه و لم يجز ۶۰

المسألة الثالثة: لو باع معتقداً لكونه غير جائز التصرّف ۶۳
فبان جائز التصرّف ۶۳
صور المسألة أربع ۶۴
۱. لو باع عن المالك فانكشف كونه وليّاً ۶۴
۲. لو باع لنفسه فانكشف كونه وليّاً ۶۵
۳. لو باع عن المالك فانكشف كونه مالكاً ۶۶
هل تحتاج إلى إجازة مستأنفة ۶۹
الأقوى وقوفه على الإجازة ۷۰
۴. لو باع لنفسه بإعتقاد أنّه فانكشف أنّه له ۷۶

www.darolfekr.com

الكلام في المجاز ٧٧
اعتبار كون العقد المجاز جامعاً لجميع الشروط ٧٧
هل يشترط بقاء الشرائط إلى زمان الإجازة؟ ٧٩
هل يعتبر كون المجاز معلوماً للمجيز بالتفصيل؟ ٧٩
حكم العقود المترتّبة ٨١
الإشكال في شمول الحكم بجواز تتّبع العقود لصورة علم المشتري بالغصب ٨٦
عدم ورود الإشكال على تقدير الكشف ٨٩
مسألة: في أحكام الردّ ٩٤
ما يتحقّق به الردّ ٩٤
هل يتحقّق الردّ بالتصرّف غير المخرج عن الملك؟ ٩٥
التصرّفات غير المنافية لملك المشتري على قسمين ٩٧
١. ما يقع في حال التفات المالك إلى وقوع العقد من الفضولي ٩٧
٢. ما يقع في حال عدم التفات المالك ١٠٠
حاصل الكلام فيما يتحقّق به الردّ ١٠٢

www.darolfekr.com

مسائل متفرّقة

مسألة: حكم المالك مع المشتري لو لم يجز ١٠٥
حكم المشتري مع الفضولي، و فيه مسألتان ١٠٦
الأُولى: رجوع المشتري إلى الفضولي بالثمن إن كان جاهلاً بكونه فضولياً ١٠٦
لو كان عالماً بكونه فضولياً و كان الثمن باقياً ١٠٧
حكم ما لو كان الثمن تالفاً ١٠٨
المشهور عدم الرجوع ١٠٨

توضیح ما استدلّ به المشهور ۱۰۹
لا ینقض ما نحن فیه بالعلم بفساد البیع ۱۱۴
مختار المؤلف، و الدّلیل علیه ۱۱۶
المناقشة في مستند المشهور ۱۱۸
ثبوت الرجوع إذا باع الفضولي عن المالك و أخذ الثمن لکونه واسطة في الإیصال ۱۲۰
ثبوت الرجوع ـ أیضاً ـ لو أخذ الثمن من دون إذن المشتري ۱۲۰
المسألة الثانیة: حکم ما یغترمه المشتري غیر الثمن ۱۲۲
لو کان عالماً بالفضولیة ۱۲۳
لو کان جاهلاً بالفضولیة ۱۲۳
ما یغترمه في مقابل المنافع غیر المستوفاة ۱۲۴
توجیه بعض الروایات الساکتة عن رجوع المشتري إلی البائع ۱۲۵
ما یغترمه في مقابل المنافع المستوفاة ۱۲۶
ما یغترمه في مقابل العین ۱۲۷
ما یغترمه بإزاء الأجزاء التالفة ۱۳۹
ما یغترمه بإزاء الأوصاف التالفة ۱۴۰
حکم ما یغترمه المشتري فیما إذا کان البیع فاسداً من غیر جهة الفضولیة ۱۴۱
کیفیة اشتغال ذمم متعدّدة بمال واحد ۱۴۲
حکم المالك بالنسبة إلی الأیادي المتعاقبة ۱۴۴
حکم الأیادي المتعاقبة بعضها بالنسبة إلی بعض ۱۴۶
وجه رجوع الضامن السابق إلی اللاحق ۱۴۷
ما أفاده صاحب الجواهر في وجه الرجوع ۱۴۹
المناقشة فیما أفاده صاحب الجواهر ۱۵۰

www.darolfekr.com

لو كانت العين باقية في الأيادي المتعاقبة ١٥٢

مسألة: إذا باع الفضولي مال نفسه مع مال غيره ١٥٤
الأقوى الصحّة، و الدليل عليه ١٥٤
طريق معرفة حصّة كلّ منهما من الثمن ١٥٧
كيفية تقسيط الثمن عند جماعة من الأعلام ١٥٧
المناقشة في الكيفية المذكورة ١٥٨
توجيه كلام الجماعة ١٦٠
التحقيق صحّة ما ذكرناه من الطريق ١٦٢
الإشكال على الطريق المذكور، و دفعه ١٦٢
كيفية تقسيط الثمن في المثلي ١٦٤

مسألة: لو باع من له النصف مشاعاً ١٦٥
لو كان البائع وكيلاً في بيع النصف أو وليّاً ١٦٧
هبة المرأة نصف صداقها مشاعاً قبل الطلاق ١٧٢
الإقرار بالنصف في الشركة ١٧٤
إقرار أحد الشريكين في الإرث بالنسب لشخص ١٧٦

مسألة: بيع ما يقبل التملّك و ما لا يقبله ١٨٦
صحّة البيع فيما يقبل التملّك خاصّة ١٨٦
دعوى تقييد الحكم بصورة جهل المشري، و دفعها ١٨٨
طريق تقسيط الثمن على المملوك و غيره ١٩٢
طريق معرفة قيمة غير المملوك ١٩٢

مسألة: في ولاية الأب و الجدّ ١٩٣

www.darolfekr.com

عدم اعتبار العدالة في ولاية الأب و الجدّ ۱۹۴
هل تشترط المصلحة أو عدم المفسدة ۱۹۵
ما يشهد لعدم الإشتراط، و المناقشة فيه ۱۹۶
ظهور الإجماع على اشتراط عدم المفسدة، بل وجود المصلحة ۱۹۹
الأقوى كفاية عدم المفسدة ۲۰۱
مشاركة الجدّ و إن علا للأب ۲۰۳
لو فقد الأب و بقي الجدّ ۲۰۳
مسألة: فى ولاية الفقيه ۲۰۴
مناصب الفقيه: الإفتاء و الحكومة و الولاية ۲۰۵
الولاية على وجهين ۲۰۶
۱. استقلال الوليّ بالتصرّف ۲۰۶
۲. توقّف تصرّف الغير على إذنه ۲۰۶
ثبوت الولاية بالمعنى الأوّل للنّبيّ و الائمة عليهم السلام ۲۰۷
الاستدلال بالكتاب ۲۰۸
الاستدلال بالروايات ۲۰۸
الاستدلال بالإجماع و العقل ۲۰۹
ثبوت الولاية بالمعنى الثاني، و الاستدلال عليه ۲۱۰
الكلام في ولاية الفقيه بالمعنى الأوّل ۲۱۴
الضابطة لما يجب استئذان الفقيه فيه ۲۱۸
ما يدلّ على وجوب استئذان الفقيه في الأُمور المذكورة ۲۱۹
الكلام في التوقيع و عمومات الإذن في المعروف لكلّ أحد ۲۲۰
النسبة بين التوقيع و عمومات الإذن في المعروف لكلّ أحد ۲۲۳

www.darolfekr.com

محدودية مدلول الأدلّة ۲۲۴
الحاصل: إنّ هنا مقامين ۲۲۵
التمسّك برواية «السلطان وليّ من لا وليّ له»، و مناقشتها ۲۲۶
المقصود من «من لا وليّ له» ۲۲۷

مسألة: في ولاية عدول المؤمنين ۲۲۹
حدود ولاية المؤمنين ۲۳۰
ما أفاده الشهيد في المقام ۲۳۰
تأييد كلام الشهيد و توجيه ۲۳۲
اشتراط العدالة و الدليل عليه ۲۳۴
ظاهر بعض الروايات كفاية الأمانة ۲۳۷
رأي المؤلّف في المسألة ۲۳۹
الظاهر عدم اعتبار العدالة في المباشرة ۲۳۹
الظاهر اشتراط العدالة فيما يتعلّق بفعل الغير ۲۴۱
هل يجوز مزاحمة من تصدّى من المؤمنين؟ ۲۴۴
مزاحمة فقيه لفقيه آخر ۲۴۴
رأي المؤلّف في المسألة ۲۴۵
هل يشترط في ولاية غير الأب و الجدّ ملاحظة الغبطة لليتيم؟ ۲۴۹
دعوى الإجماع على اشتراط المصلحة ۲۵۰
الإستدلال بقوله تعالى: ﴿وَ لَا تَقْرَبُوا مالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتي هِيَ أَحْسَن﴾ ۲۵۰
محتملات معنى «القرب» ۲۵۰
محتملات معنى «الأحسن» ۲۵۲
الظاهر من احتمالات «القرب» و «الأحسن» ۲۵۳

www.darolfekr.com

ظاهر بعض الروايات كفاية عدم المفسدة ٢٥٥
هل يجب مراعاة الأصلح؟ ٢٥٨

مسألة: بيع العبد المسلم من الكافر ٢٦١
المشهور عدم صحّة نقل العبد المسلم إلى الكافر ٢٦٢
الاستدلال على عدم الصحّة ٢٦٢
المناقشة فيما استدلّ به على عدم الصحّة ٢٦٣
المناقشة في الاستدلال بآية «نفي السبيل» ٢٦٧
تمليك منافع المسلم من الكافر ٢٧١
عدم الفرق بين الحرّ و العبد ٢٧٢
ارتهان العبد المسلم عند الكافر ٢٧٤
إعارة العبد المسلم و إيداعه من الكافر ٢٧٤
المقصود من الكافر ٢٧٥
بيع العبد المؤمن من المخالف ٢٧٨
موارد جواز تملّك الكافر للعبد المسلم ٢٧٨
١. إذا كان الشراء مستعقباً للانعتاق ٢٧٩
٢. لو اشترط البائع المذكور ٢٨١
مخالفة المحقّق الثاني ٢٨٧
المناقشة فيما أفاده المحقّق الثاني ٢٨٨

مسألة: بيع المصحف من الكافر ٢٩١
المشهور عدم جواز نقل المصحف إلى الكافر ٢٩١
هل تلحق أحاديث النّبيّ و الأئمة عليهم السلام بالمصحف؟ ٢٩١

www.darolfekr.com

www.darolfekr.com